

جورج جقمان*

النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة إلى "انقلاب" في التفكير**

تتناول هذه المقالة مفهوم "النظام السياسي الفلسطيني" الذي أسسه الرئيس ياسر عرفات بعد اتفاق أوسلو في سنة 1993. ويرى الكاتب أن هذا النظام امتداد لـ "النظام" الذي ظهر في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وقد صار من الضروري أن يتغير بعد وفاة مؤسسه ياسر عرفات. ومع أن السمة الرئيسية لهذا النظام - بحسب الكاتب - هي عدم "المأسسة"، إلا إن ثمة فرصة لاحت بعد اتفاق القاهرة في سنة 2005 واتفاق مكة في سنة 2007 لبناء مؤسسات، وللالتكامل إلى المؤسسة الشرعية التي يمكن بناؤها من خلال الانتخابات، لكن الحسم العسكري الذي افتعلته حركة "حماس" في حزيران/يونيو 2007 أطاح هذا المسار.

أبدأ بالإشارة إلى مؤتمر عقده المؤسسة الإسرائيلية لدراسة الأمن الوطني والمجلس الأميركي للعلاقات الخارجية، في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بشأن موضوع: هل إن مسار مفاوضات مؤتمر أنابوليس سيفضي إلى اتفاق يتعلق بـ "قضايا الوضع النهائي" كما سميت؟ وقد اتفق المشاركون جميعهم، أميركيين وإسرائيليين، على أن هذا غير ممكن حالياً.

لا أورد هذه المعلومة من باب التشاؤم أو التفاؤل، وإنما لافتراض ضروري يتعلق بمستقبل النظام السياسي الفلسطيني. فلو كنا على أبواب دولة فلسطينية ذات سيادة وبالفهم الفلسطيني لها، لكان منحي الحديث عن المستقبل مختلفاً.

سأفترض إذا استمر الاحتلال بشكل أو بآخر، أي فقدان السيادة جزئياً أو كلياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في المدى المنظور، وكذلك استمرار الصراع ولو اتخذ أشكالاً متعددة، وتراوحت وتأرجحت وتيرته من فترة إلى أخرى. وهذا ينطبق أيضاً على ما سمي بالدولة ذات الحدود الموقته إذ حتى لو أقيمت لن تنهي الصراع.

ولا أقصد بـ "النظام السياسي الفلسطيني" ما إذا كان برلمانياً أو رئاسياً، وإنما النظام الذي أنشأه الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد أوسلو، والذي هو - بشكل أو بآخر - امتداد لما كان في ظل منظمة التحرير الفلسطينية. لقد أنشأ الرئيس عرفات نظاماً سياسياً كان لا بد من أن يتغير بعد وفاته. إذ كان هو بشخصه، كما أشرت في أكثر من مناسبة، الصمغ اللاصق لهذا النظام، ولحركة "فتح" أيضاً. فقد أمسك بخيوط صنع القرار كلها، سواء أكانت سياسية أم إدارية، وتبعات غيابه واضحة للعيان داخل الحركة وفي السلطة الفلسطينية.

ولعل سمة هذا النظام الرئيسية هي عدم المأسسة. إذ على الرغم من وجود مجالس وهيئات ولجان في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارات ودوائر حكومية ووحدات إدارية متنوعة في السلطة الفلسطينية، فإن القرارات الرئيسية لم تكن تتم فيها. ذلك بأن النظام غير الرسمي تغلب على النظام الرسمي من ناحية الفعلية والدور في معظم الأحيان، لأنه يتشكل من محاور ارتباط وحلقات تتكون من مجموعات أو أفراد يستمدون فاعليتهم وشرعية وجودهم من خلال ارتباطهم بالرئيس عرفات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وخلال الانتفاضة الثانية بدأت هذه الحلقات تتفكك بالتدرج، وخصوصاً تلك المنهمكة في العمل الميداني والمقاومة. وقد قام بعض مستشاري الرئيس عرفات بتحذيره قبل وفاته من خطورة هذه الظاهرة التي أطلق عليها بعد وفاته اسم الانفلات الأمني.

وسعى الرئيس أبو مازن بعد انتخابه في كانون الثاني/يناير 2005 لوقف التشرذم السياسي والميداني اللذين اتسم بهما الوضع الفلسطيني الداخلي، ولا سيما بعد وفاة الرئيس عرفات. وكان اتفاق القاهرة الذي تم في آذار/مارس 2005 يهدف إلى إيقاف هذا التدهور، وتوحيد القرار الفلسطيني، والالتكامل إلى شرعية سياسية جديدة منبثقة من الانتخابات. وبقي الرئيس أبو مازن متمسكاً بهذا النهج إلى ما بعد الانتخابات، وما بعد حكومة الوحدة الوطنية واتفاق مكة المكرمة، حتى الحسم العسكري في أواسط حزيران/يونيو 2007.

ولا يوجد متسع الآن للدخول في أسباب افتراق غزة عن الضفة، إذ ليس هو الهدف من هذا العرض، فتفتت النظام السياسي الفلسطيني غير مقصور على هذا الافتراق، ولا يشكل هذا الوضع الأخير أهم سماته.

إن السبب الرئيسي الذي يكمن وراء هذا التفتت هو اجتماع أمرين: عدم فاعلية مجالس وأطر منظمة التحرير الفلسطينية وعدم مأسسة القرارات فيها من جهة، ودمج منظمة التحرير في السلطة الفلسطينية وأقول دور الأولى لمصلحة الثانية ضمن إطار النظام السياسي الذي أنشأه الرئيس عرفات بعد أوصلو من جهة أخرى. وحتى قبل وفاة الرئيس الراحل، وبعد ذلك بصورة خاصة، بدأت تظهر أطر تمثيلية جديدة للفلسطينيين في الشتات، وخصوصاً في أوروبا حيث يمكنهم العمل بحرية أكبر من تلك المتوفرة لهم في الدول العربية. وحتى لو أخذت هذه الأطر شكل جمعيات أهلية يرفع معظمها شعار حق العودة، بما في ذلك تجمع مؤسسات حق العودة ومؤتمراتها السنوية والمواقف السياسية التي تأخذها، فإنها من نتائج ضعف، إن لم نقل انهيار، أطر منظمة التحرير الفلسطينية كأطر تمثيلية جامعة للشعب الفلسطيني كافة.

ولا يرى الفلسطينيون في الشتات أن السلطة الفلسطينية تمثلهم، أو أن منظمة التحرير الفلسطينية كما هي الآن تمثلهم. نحن إذاً أمام موضوع أكبر من موضوع غزة والضفة الغربية، يرتبط بالصفة التمثيلية للفلسطينيين ككل، ومن ثم بوحدة القرار السياسي أو بتشرذمه.

وإذا انطلقنا من أن الصراع لن ينتهي نتيجة مفاوضات مسار أنابوليس كما كان وارد على الأقل، ينشأ التساؤل عن مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في مضمون الصراع أو في غياب الحل. ولعل التساؤل المألوف والمتكرر، ويا للأسف، يلازمنا الآن: ما العمل؟ جيل يذهب وجيل يأتي والقضية مستمرة: مئة وعشرون عاماً من الصراع، منذ الهجرات الصهيونية الأولى في نهاية القرن التاسع عشر. ما العمل؟ أقترح، أولاً، تغيير التفكير في القضية، من الآني والمباشر والاستغراق في اللحظة، إلى الأمد الأبعد. وهذا الانقلاب في التفكير بسيط وصعب في الوقت نفسه، وسيضعنا مباشرة أمام فراغ: لا مسار سياسياً يحقق حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، ولا اتفاق داخلياً على الآليات الملائمة للتقدم في هذا المسار. والمستقبل مفتوح، ولا شيء معلوم سوى أن الحل ليس في الطريق.

وفي وضع كهذا، وبعد عدة مسارات تفاوضية، لا بد من أن يعاد النظر في طريقة التفكير في القضية، على الأقل من جانب الأحزاب والحركات والكتل النيابية والمؤسسات والمنظمات المجتمعية التي تعنى بالشأن العام وبالقضية، ومن جانب الهيئات المنظمة في المجتمع، في الداخل والخارج، غير المشاركة في أي مفاوضات ممكنة، بحيث لا يتم التركيز على الآني والمباشر.

إن هذه النقلة في النظر وفي التفكير في القضية تتيح المجال لجدول أعمال يختلف عن متابعة المسارات التفاوضية وما قد تفضي إليه، ولاتخاذ المواقف مع أو ضد هذه المسارات، أو للدعوة أو مقاطعتها أو المشاركة فيها. وكل هذا يفترق إلى نظرة استراتيجية إزاء الوضع الأعم الذي نجد أنفسنا فيه، وإني أدعي أن أغلبية الفلسطينيين تخندقت في هذا الموقع.

وأكرر أن هذه النقلة في التفكير في القضية، من المباشر والآني إلى الأمد الأبعد، تحرر الفكر من الارتهان باللحظة والاستغراق فيها، وصولاً إلى تحرير الجهد والعمل والتخطيط.

هذه ليست دعوة إلى عدم التفاوض إن كان يؤدي إلى الحصول على الحقوق. لكن الأغلبية من الفلسطينيين، بما في ذلك الأحزاب والفصائل والهيئات المنظمة في المجتمع، لا عمل لها على الأرجح سوى الانتظار أو اتخاذ المواقف بشأن ما هو مباشر وراهن. إنها دعوة إلى عدم الانتظار.

لذا، فالسؤال ليس ما العمل، وإنما ما يمكن عمله. والفارق هو بين من ينتظر الهزة الأرضية أو الزلزال وبين من يعمل على أن تكون المباني مقاومة للهزات.

إن الدعوة إلى عدم الانتظار تعني عدم التركيز على الآني، من زيارات وتصريحات وتحركات ومفاوضات. هذه النقلة في النظر وفي التفكير ستصطدم بالفراغ، أي بعدم وجود تصور لدينا لما يمكن عمله من منظور استراتيجي، يختلف عن تتبع الحدث الراهن.

لكن هذا سيضع الجميع أمام السؤال: ماذا بعد؟ كيف يمكن تعبئة الفراغ؟ هذا سؤال ملح، حتى لو لم يكن واضحاً لنا الآن، إلا أنه سيكون أمامنا في المستقبل القريب. الفراغ هو عدم وجود تصور ما بشأن المستقبل، وعدم معرفة ما يمكن عمله. إلى أين نحن ذاهبون وطنياً؟ هذا هو الفراغ. فراغ الإجابات على الصعيد الداخلي، وعلى صعيد مسار "المشروع الوطني". يجب أن نواجه هذه الحقيقة أولاً كي نتمكن من التفكير في القضية من منظور آخر.

وهنا أبدأ بالقول إنه لا توجد حلول سحرية، لكن هناك إجابات أو اقتراحات لملء الفراغ من منظور وطني عام. في النهاية، هذا عمل جماعي لا عمل فردي. لكن، إذا افترضنا أن مصدر القوة الفلسطيني الاستراتيجي هو وجود شعب على أرضه، وأنه لولا ذلك لكانت القضية انتهت عملياً وسياسياً، وإذا افترضنا أيضاً أن السلطة الفلسطينية باقية، إماً لحاجة إليها، وإماً لأن حلها غير ممكن من ناحية عملية، وإماً لأن المصالح المتعددة تمنع حلها أو تقف حائلاً أمامه، نجد أن هناك عدداً من المهمات يمكن أن يُشرع فيها. وإذا كان "الصمود" هو شعار فترة ما بين سنة 1967 وسنة 1974 حين أنشئت السلطة الفلسطينية، وإن كان هذا في الأغلب شعاراً ساكناً يفتقر إلى المبادرة، فماذا يمكن المبادرة إلى عمله الآن لإعطاء معنى الصمود مضموناً جديداً، مضموناً غير ساكن، مضموناً مقاوماً يستطيع أن يعزز مقومات الاستمرار من أجل الحصول على الحقوق؟

بدايةً، إن العبرة الأساسية المستقاة من التاريخ السياسي الفلسطيني، قبل سنة 1948 وما بعدها، وخصوصاً من حقبة منظمة التحرير الفلسطينية حتى وفاة الرئيس عرفات، هي الفشل في بناء المؤسسات والمأسسة، بغية ضمان الاستمرارية في النطاق السياسي وفي نطاق التماسك الداخلي عبر استمرارية المؤسسات. ولعل ما آلت إليه حال منظمة التحرير الفلسطينية، وما وصلت إليه حركة "فتح" أيضاً بسبب غياب المأسسة، خير شاهد على ذلك. وقد شكل اتفاق القاهرة في آذار/مارس 2005، واتفاق مكة المكرمة، والانتخابات الرئاسية والنيابية، وانتخابات البلديات، بداية جديدة حقاً نحو وجود مؤسسات، وضمن استمرارها بأليات محددة، لكن الأمور آلت إلى ما آلت إليه كما هو معروف.

صحيح أنه كان هناك نجاحات واضحة، مثلاً إنشاء الجامعات والمؤسسات التعليمية، لكن سرعان ما أضحى هناك انفلات أكاديمي في عددها وفي مستويات التعليم داخلها. كما أننا لم ننجح في إقامة مستشفيات، ولا في تقديم خدمات صحية ملائمة لحاجات الشعب الفلسطيني على الصعيد الحكومي، ولم يكن الاحتلال هو العائق. ولم ننجح في إقامة شبكة من الخدمات الاجتماعية لمن يحتاج إليها. أمّا الوزارات والدوائر الحكومية، فالمطلعون على أحوالها وما يجري داخلها يعرفون طبيعة المشكلة أو المشكلات التي تعانيها.

ليس الهدف هنا النقد الذاتي، وقد قيل في هذا الكثير، فالموضوع يتعلق بالمستقبل وما إذا كنا على قدر المهمة أو المهمات. إن الهدف من بناء المؤسسات هو الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وتماسكه، وعلى استمرارية تمثيله السياسي وحضوره على الصعيدين العربي والعالمي. ولا أقصد الضفة وغزة فحسب، بل أيضاً الفلسطينيين أينما كانوا.

ثمة الآن عدة مساع فردية وجماعية لتعبئة الفراغ، وإن كانت على نطاق محدود. فالجمعيات الفلسطينية المتعددة في الشتات، بما في ذلك جمعيات حق العودة ومؤتمراتها السنوية، تندرج ضمن نطاق هذا المسعى. إن شعار حق العودة أضحى تعبيراً عن الهوية الجامعة الفلسطينية، وخصوصاً لمن هم في الشتات. هذه الأطر والجمعيات تسعى لتعبئة الفراغ الناجم عن عدم فعالية أطر منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها تفتقر إلى نظرة استراتيجية إلى المستقبل، ولن تتمكن من تمثيل الفلسطينيين جميعهم في الشتات، وهي لا تدعي ذلك أصلاً.

وتقع ضمن هذا السياق أيضاً الدعوات الفردية والجماعية إلى حل الدولة الواحدة وقد تأسست مؤخراً جمعية خاصة لهذا الغرض في إثر مؤتمر عقد في بداية سنة 2007. هذه أيضاً تسعى لملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اليأس من حل الدولتين، ومن استمرار الاستيطان ومصادرة الأراضي ورفض إسرائيل للسلام. ومهما بيد هذا الهدف مثالياً أو حتى طوباوياً، إلا إنه أيضاً، في هذه القراءة، يسعى للقفز عن اللحظة، بعد أن تمكن من استشراف الفراغ المقبل، لإعادة موضعة "المشروع الوطني" في مكان آخر.

ينطبق هذا أيضاً على الدعوات إلى الاقتداء بنموذج جنوب إفريقيا الذي حذر منه رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخراً، وإن كان تحذيره لأغراض أخرى آنية. هذه الأفكار والمسااعي والجهود ما زالت مشرذمة في محاور متعددة، إلا إنها جميعاً قد تندرج في "مشروع وطني" متجدد بعد إعادة صوغه. وربما يكون الوقت مبكراً الآن لإعادة النظر هذه، وخصوصاً من منظور السياسيين المنهمكين في المفاوضات، لكنها مسألة وقت حتى يتضح أن مسار مفاوضات أنابوليس سيصل إلى نهاية محددة هي ليست حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له. عندئذ ستسح اللحظة السياسية، وسيغدو الانتظار أصعب، ومن دون مبرر، وسيتبين أن الانتظار يموه البصر والبصيرة، ويضع غشاوة على العين.

لا متسع للحنوط، ولا سبب لانعدام الأمل. شعب على أرضه التاريخية يزيد عدده على خمسة ملايين نسمة هو مصدر قوة كبير، لكن يلزمه أن يجد حلاً لمجموعة من القضايا والأسئلة. فعلاوة على الحاجة الماسة إلى بناء مؤسسات لا تنهار، وفي غياب قائد فرد، حتى لو كان سداً منيعاً أمام التنازل عن الحد الأدنى من الحقوق، وإذا نظرنا بعين

الأمد الأبعد والنفس الأطول، نجد أن هناك حاجة ضرورية إلى توحيد أو تكامل عمل القيادة، حتى لو كانت غير علنية أسوة بالانتفاضة الأولى، وذلك لغرض الاتفاق على جدول أعمال. أما الجانب العلني من المهمات التي لا غنى عنها فهو المؤسسة، كما أشرت، وإدارة الصراع باستخدام عناصر القوة كلها، بما في ذلك دعم الدول العربية التي يضعفها أحياناً الموقف الفلسطيني الرسمي. مثلاً، لو سلمنا بأنه كان هناك حاجة تكتيكية إلى الذهاب إلى مؤتمر أنابوليس، أي للسبب نفسه الذي من أجله ذهب وزراء الخارجية العرب على الرغم من قناعتهم (كما يقال في الغرف المغلقة) بعدم إمكان أو عدم جدية الإدارة الأميركية في الضغط على إسرائيل، وبالتالي فشل هذا المسار كما هو متوقع على الأرجح، فماذا يضير الجانب الفلسطيني إذا تمترس وراء طلب إيقاف الاستيطان، وهو أمر منصوص عليه في خريطة الطريق وفي اتفاق أوسلو وإن كان بنص عام؟

إن كيفية الأداء والمناورة هنا أمر حاسم ولا يوجد مبرر لقبول أن تكون اللعبة السياسية في الملعب الإسرائيلي، أي الافتراض أن "رسالة الضمانات" التي أعطتها بوش لشارون في سنة 2004 لا سبيل إلى تخطيها، أو على الأقل تحديد معناها بشكل يسعف المفاوضات الفلسطيني، ونقصد بذلك رسالة الضمانات التي أشار بوش فيها إلى "الحقائق الجديدة"، أي المستعمرات، كعنصر يؤخذ بعين الاعتبار في أي حل ممكن. فليس هناك موقف معروف للولايات المتحدة بشأن حدود القدس، استمرار الاستيطان في جبل أبو غنيم لا يعني القدس بالضرورة، فحدودها من منظور إسرائيلي قابلة للتوسع باطراد، والموقف الإسرائيلي الرسمي نفسه لا يدعي أن جبل أبو غنيم هو ضمن حدود القدس. الموضوع هنا يتعلق بالأداء وبالآليات إدارة الصراع، وفي هذا قصور فلسطيني واضح. وفي كل الأحوال، فإن كلا الموقفين الفلسطيني والدولي معروف، وهو أن القدس محتلة والمستعمرات غير قانونية.

يلزم إذا روح قيادية مختلفة، وكادر من المستشارين والخبراء وغيرهم، يختلفان كلياً عما هو موجود حالياً، وخصوصاً أن بعضهم على الأقل، إن لم نقل كثيرين، وظف بالآليات السابقة نفسها، أي المحسوبة والمسعى لإرضاء المحاور المتشردمة داخل حركة "فتح". هذا هو الوضع الحالي، أي استمرارية آليات العمل التي كانت معهودة في حقبة الرئيس عرفات، لكن من دون الخطوط الحمر وطرق المناورة التي وضعها الرئيس الراحل ودفع حياته ثمناً لها.

إن التمييز بين قيادة علنية وقيادة غير علنية ضروري لأن معادلة سلطة ومقاومة لن تستقيم، كما ظهر خلال الأعوام الماضية. هذه كانت معضلة عرفات: سلطة علنية تفقد المقاومة بشكل أو بآخر ستستهدف من الإسرائيليين الذين سيجملونها المسؤولية، أي مسؤولية المحافظة على أمن إسرائيل. إن المدخل الأمني الإسرائيلي لأي مسار تفاوضي هو المشكلة، وعلى أي سلطة فلسطينية مقبلة أن تعلن أن لا علاقة لها بأمن إسرائيل. هذا تغيير ضروري في معادلة أوسلو وخريطة الطريق، لكنه يتوافق مع عدم رغبة إسرائيل في إنهاء الاحتلال، وفي إنهاء المشروع الصهيوني في فلسطين. فإذا كان حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له غير ممكن، فلا حاجة إذاً إلى تطبيق التزامات السلطة الفلسطينية الأمنية المنصوص عليها في خريطة الطريق.

هناك أسئلة وتفصيلات كثيرة تتعلق بالأمدين الأقرب والأبعد لا مجال الآن للدخول فيها، إذ يوجد الكثير مما يمكن عمله في المستقبل في غياب الحل المقبول فلسطينياً. الموضوع الأساسي والحيوي هو كيفية الاتفاق على جدول أعمال جديد، وكيفية إدارة الصراع بكفاءة عن طريق استخدام عناصر القوة كافة. أعتقد أن هذا هو التحدي الأكبر أمام الفلسطينيين وليس غياب الحل.

وكما أشرت سابقاً، هذا عمل جماعي لا عمل فردي، وعلينا البدء من جديد. لقد وصلنا إلى نهاية مرحلة، وأمامنا مرحلة أخرى يلزمها إعادة بناء وتنظيم وقيادة ووحدة داخلية فيما يتعلق بقواسم مشتركة، في حدها الأدنى على الأقل، بشأن مهمات المرحلة المقبلة. ما عدا ذلك هو قضية خاسرة، والفلسطينيون ملامون أولاً قبل الأعداء.

لكن، وكما أسلفت، هذه قضية عمرها مئة وعشرون عاماً. جيل يأتي وجيل يذهب، والقضية مستمرة، وفي عمر الشعوب لا تقاس القضايا بسنوات معدودة، ولن تقبل الأجيال الجديدة الفراغ. من منا كان يتوقع اندلاع الانتفاضة الأولى التي تمت في بحبوحة اقتصادية نسبية مقارنة باليوم، وفي أجواء ارتياح نسبي للاحتلال، وتهنئته لذاته وزعمه أنه احتلال رحيم، ليبرالي؟ لقد حدثت الانتفاضة الأولى بسبب الفراغ السياسي بعد خروج منظمة التحرير من بيروت في سنة 1982، وفوجئت القيادة بها وانجرت وراءها. القيادة خلف الشعب.

نحن الآن في مرحلة شبيهة بتلك المرحلة حتى لو لم تبد كذلك للجميع. وإذا كان دور القيادة أن تقود، فالأجدى والأولى أن تبدأ القيادات الحالية، السياسية والاجتماعية، برسم معالم طريق المستقبل. ومن ينصب نفسه مثلاً

للشعب، من أحزاب وحركات وفصائل وكتل برلمانية، يتحمل المسؤولية. هذه مسؤولية تاريخية، فهل هؤلاء على قدرها؟ ■

(*) أستاذ في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

(**) ورقة كانت قُدمت إلى المؤتمر الرابع عشر للمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) الذي عقد في رام الله يومي 7 و8/12/2007.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx